منتدى التنمية الأفريقي التاسع

منتدى التنمية الأفريقي التاسع

”الأساليب المبتكرة لتمويل التحوُّل في أفريقيا“

مذكرة مفاهيمية

أولا– مقدمة ومعلومات أساسية

١– يمثل منتدى التنمية الأفريقي حدثاً رئيسيا بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا يعقد مرة كل سنتين، حيث يتيح أرضية للنقاش بين مختلف أصحاب المصلحة، تمكّنهم من التداول والبدء في وضع استراتيجيات محددة بهدف إحداث التنمية في أفريقيا. ويُعقد المنتدى بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وغيرهما من الشركاء الرئيسيين بهدف وضع خطة إنمائية تقودها أفريقيا تكون مبنية على التوافق في الآراء وينجم عنها اتباع برامج محددة للتنفيذ. ويكمن هدف المنتدى كذلك في تزويد الجهات الرئيسية المعنية بتنمية أفريقيا بنتائج البحوث الحديثة وتوجهاتها فيما يخص قضايا التنمية الرئيسية وذلك لتمكينها من التعاون على وضع أهداف وأولويات وبرامج مشتركة، وتحديد البيئة التي ستتيح تنفيذ تلك الأهداف والأولويات والبرامج.

٢– ويجمع المنتدى عدداً كبيراً من المشاركين، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات، وواضعو السياسات في الدول الأفريقية الأعضاء، والشركاء الإنمائيون، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشخصيات البارزة في مجال السياسات العامة وقادة الرأي العام. وسيجري المنتدى ضمن جلسات عامة توازيها جلسات رفيعة المستوى وفعاليات جانبية تتميز بحضور خطباء رئيسيين ومقدمي عروض وممثلي وسائل الإعلام.

٣– وسيكون موضوع منتدى التنمية الأفريقي التاسع هو ”الأساليب المبتكرة لتمويل التحوُّل في أفريقيا“، وينبع هذا المفهوم من الإقرار بالدور الذي يضطلع به التمويل في تحقيق خطة التحوُّل الهيكلي استنادا إلى المبادرات الإنمائية التي تمتلكها أفريقيا وتقودها. ويستند هذا الموضوع إلى موجة جديدة من التفكير في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويؤسس على نتائج عدد من الجهود الإقليمية والدولية مثل الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات المرموقة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاجتماع السادس والعشرين للجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية التي عقدت في آذار/ مارس٢٠١٤ بأبوجا.

٤– هذا وسيكون المنتدى بمثابة منبر للجهات الأفريقية المعنية يمكّنها من تبادل المعلومات الأساسية، والمشاركة في المناقشات المعمقة بشأن المسائل المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة في المجالات المواضيعية الأربعة التالية: تعبئة الموارد المحلية، والتدفقات المالية غير المشروعة؛ ورؤوس الأموال الخاصة؛ والأشكال الجديدة للشراكة. وسيسعى المنتدى أيضاً لتعزيز قدرة أفريقيا على اتباع خيارات عملية لإيجاد آليات تمويل مبتكرة بوصفها بدائل فعالة لتمويل التحوُّل الإنمائي في أفريقيا. وسوف يسترشد المنتدى كذلك بالمعارف والمعلومات القائمة على الأدلة بشأن نطاق الخيارات المتاحة ومدى استفادتها من الفرص المتاحة لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا.

٥– وبالتالي فإن المنتدى سيتناول مسألة كيفية الاستفادة من المصادر المبتكرة لتمويل هذا التحوُّل الاقتصادي القائم على التصنيع والنمو الشامل للجميع والذي سيتيح فرص العمالة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الموارد اللازمة لتمويل مبادرات التكيف مع تغير المناخ. أما التركيز الآخر للمنتدى فسيكون على تقاسم أفضل الممارسات، والسياسات

المبتكرة، والأطر العملية، والمعارف والمعلومات القائمة على الأدلة، والترتيبات القائمة على المشاركة الكفيلة بالاستفادة من الموارد.

٦- ولم يكن بوسع موضوع المنتدى أن يُطرح في وقت أكثر ملاءمة من الآن حيث لا يزال الحصول على ما يكفي من التمويل لإحداث التحوُّل الاقتصادي في أفريقيا يشكل أحد التحديات الكبرى. فبالرغم من التوقعات التي تفيد بأن أفريقيا ستسجل أرقاماً إيجابية في مجال النمو، لا تزال تواجه عجزاً سنوياً في تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية وحدها يصل إلى ٣١ مليار دولار، مع تراجع بعض البلدان المانحة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية. فعلى سبيل المثال، شكَّلت المعونة التي وعدت بها البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٣ نسبة ٠،٣ في المائة فقط من دخلها القومي الإجمالي، حيث لم يتجاوز هدف نسبة ٠،٧ في المائة من الدخل إلا الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج. ويحتمل أن تتأثر الميزانيات المخصصة للمعونة في المدى المتوسط نتيجة لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المانحة التقليدية. ويمثل هذا الاتجاه الذي يتزامن مع تزايد احتياجات القارة من الاستثمار والتمويل على المستوى المحلي فرصة سانحة للتداول بشأن الأهمية الإستراتيجية للتمويل الإنمائي في أفريقيا وما قد يضطلع به أصحاب المصلحة من أدوار في هذا الإطار.

٧- ويمكن أن يكون لمسألة تعبئة الموارد المحلية دور محوري في تمويل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التي تستهدف القضاء على الفقر المدقع، وتقليص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والأضرار البيئية إلى حدودها الدنيا. وقد تكون تكاليف تنفيذ خطة التنمية باهظة يمكن أن تصل إلى مليارات الدولارات ولا يمكن تمويلها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية أو من التمويل الخاص وحدهما. بل إن معالجة هذه القضية قد يتطلب تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال إجراء إصلاح على الإعانات المالية، وتعزيز نظم المشتريات على الصعيد الوطني، وتقليل حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين إدارة الضرائب وسد ثغراتها.

٨- وتمثل التدفقات المالية غير المشروعة مصدراً رئيسياً لتهريب مليارات الدولارات سنوياً من أفريقيا. ويُقدَّر معدل الخسارة التي تتكبدها أفريقيا سنوياً خلال العقد الماضي بحوالي ٥٠ مليار دولار. وهذا ما يعيق المدخرات والاستثمارات المحلية، ويجفف احتياطيات العملة الصعبة، ويحد من القدرة على تحصيل الضرائب، وبالتالي يقوِّض الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التحوُّل الهيكلي. وللتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والديناميات المساهمة فيها، ينبغي تحسين الإجراءات الكفيلة بضمان الشفافية في الإفصاح عن إيرادات الشركات المتعددة الجنسية ومدفوعاتها، والتشديد فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالملاذات الضريبية والتشريعات الحامية للسرية وتعزيز الجهود للحد من غسيل الأموال كأساليب من شأنها المساعدة على استعادة الأموال المحولة لإنفاقها على الحد من الفقر، وعلى الأنشطة الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي.

٩- وبالرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر آخذة في الزيادة، فإن القارة حالياً لا تجتذب إلا نزراً يسيراً من رؤوس الأموال الخاصة التي تتركز في عدد قليل فقط من البلدان والقطاعات، بما في ذلك خدمات الأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذا ما أرادت البلدان الأفريقية اجتذاب استثمارات رؤوس الأموال الخاصة، فإن عليها وضع سياسات ملائمة، ولاسيما في القطاعات التي تعتبر من مجالات النمو الرئيسية. ويمكن للحكومات أن تساعد في التخفيف من حجم التباين في المعلومات من خلال منح التصاريح للكيانات والأفراد للتصديق على جدارتهم الائتمانية، وتقديم الامتيازات الضريبية خلال السنوات الأولى من مشاريع الاستثمار.

١٠- ويستدعي اتساع الفجوة التكنولوجية وفجوة الهياكل الأساسية المصحوبة باستمرار الاعتماد على المساعدة الخارجية لتمويل الاستثمارات، واتساع فجوة الموارد إلى ما يقارب ٤٠ مليار دولار أساساً لدى اقتصادات البلدان الأفريقية غير المصدرة للنفط الدعوة إلى تحديد نهج جديد لتمويل التنمية، يكون مدعوماً باتباع أساليب مبتكرة في الشراكات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه القصور الكبرى التي تعاني منها العلاقة القائمة حالياً بين الجهات المانحة والجهات المتلقية مثل عدم القدرة على تعزيز المساءلة المتبادلة، والفشل في إصلاح الاختلالات القائمة في مجالي التجارة والنظم المالية وعدم قدرة الشراكات القائمة على مواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، كلها تعزِّز الحاجة إلى إيجاد أشكال جديدة من الشراكات تقود إلى إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية.

١١- وبما أن خطة التحوُّل في أفريقيا وتغير المناخ مترابطان وثيقاً، فإنه لا ينبغي [illegible] الفصل بين تمويل المناخ وتمويل التنمية عن بعضهما. فقد جرى الاتفاق عموماً على أن الانبعاثات العالمية ستصل إلى ذروتها بحلول عام ٢٠٢٠، لتنخفض سنة ٢٠٥٠ بنسبة ٥٠ في المائة عما كانت عام ١٩٩٠. وستتراوح تكاليف التخفيف من حدتها في البلدان النامية من ٥٥ إلى ٨٠ مليار يورو تقريبا في الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى٢٠٢٠. وبالإضافة إلى التكاليف التي ستتحملها البلدان النامية، يُتوقع أن تساهم البلدان المتقدمة النمو في تكاليف التخفيف السنوية التي تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ مليار يورو . ومع ذلك، فإن أفريقيا لم تستفد كثيرا من آليات تمويل التخفيف القائمة لأنه لم يُنفَّذ إلا ٢ في المائة من مشاريع آلية التنمية النظيفة بالقارة. غير أن كافة التوقعات تشير إلى أن آثار المناخ سيكون لها تأثير سلبي على قطاعاتها الاقتصادية الرئيسية، كما هو الحال بالنسبة للزراعة والمياه والطاقة والصحة، بالرغم من أن أفريقيا هي أقل من ساهم في مشكلة الاحترار العالمي بأقل من ٤ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن أجل التصدي بفعالية لتحديات تغير المناخ، ينبغي لأفريقيا استنباط أساليب لجذب التمويل النابع من القطاع الخاص مع وضع آليات التمويل المحلي المت[illegible] كمكمِّل للتمويل الخارجي.

١٢- وبالتالي، سيسلط المنتدى الأضواء على الجوانب الرئيسية للمجالات المواضيعية التالية التي ستُنظَّم المناقشات حولها:

(أ) تعبئة الموارد المحلية
(ب) التدفقات المالية غير المشروعة
(ج) رؤوس الأموال الخاصة
(د) الأشكال الجديدة من الشراكات
(هـ) المسائل المتعلقة بتمويل المناخ

ومن شأن التركيز على هذه المسائل أن يساعد في إيجاد أرضية أرْحَب لمشاركة أصحاب المصلحة وفي إبراز القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة لكل مجال من المجالات المواضيعية المذكورة آنفاً.

١٣- وسيجري وضع المسائل الجنسانية في الاعتبار وكذلك مسألة تمكين الشباب بوصفهما قضيتين شاملتين يُتَطَرَّق لهما عند مناقشة كافة المجالات المواضيعية المذكورة آنفاً.

ثانياً- أهداف منتدى التنمية الأفريقي التاسع

١٤- يتمثل الهدف العام للمنتدى في تعزيز تمويل التنمية المستدامة واقتراح خيارات مبتكرة لتمويل التحوُّل الاقتصادي في أفريقيا. وسيركِّز المنتدى على خيارات السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتعبئة الموارد المحلية بهدف تعزيز شراكات جديدة لتحقيق التنمية الوطنية.

١٥- وتتمثل الأهداف المحددة للمنتدى في ما يلي:

(أ) مناقشة التوصيات وعرضها بشأن الاستراتيجيات التقليدية والمبتكرة لتوسيع الوعاء الضريبي الوطني والاستفادة بصورة أفضل من التدفقات المحلية لرأس المال لتحقيق التحوُّل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

(ب) اقتراح تدابير لمعالجة القضايا التنظيمية والمؤسسية التي تؤثر على تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا؛

(ج) مناقشة ما يشكله سوء إدارة التدفقات المالية غير المشروعة وسوء فهمها من تحديات أمام التنمية في أفريقيا وتقديم البدائل التي يمكن أن تدعم تمويل القارة بصورة أفضل؛

(د) تحديد الإجراءات والآليات التي يجب أن تُتخذ في المجالات ذات الأولوية من أجل تسخير إيرادات الموارد الطبيعية لأغراض التنمية على نحو أفضل وأكثر شفافية؛

(هـ) مناقشة دور القطاع العام في تعزيز الاستثمارات في مجال رؤوس الأموال الخاصة والتمويل القادم من القطاع الخاص؛ واستكشاف الحواجز التي تحُول دون وجود شراكات ناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالي التمويل وتنمية القدرات في أفريقيا؛

(و) تقديم اقتراحات بشأن استراتيجيات صناديق الثروة السيادية لتعبئة الموارد من خلال خطط ممكنة التحقيق ومقبولة مثل مؤسسات الثروة السيادية و"صناديق الثروة السيادية الإستراتيجية لخدمة التنمية"؛

(ز) وضع خيارات سياساتية لتحسين فرص حصول أفريقيا على التمويل العالمي المخصص للمناخ والاستفادة من الفرص المحلية المبتكرة للتمويل المخصص للمناخ؛

(ح) تحديد أدوار مختلف الجهات المعنية لتحقيق أفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد داخل القارة.

ثالثاً- النواتج والمخرجات المتوقعة

١٦- يُتوقع أن تَتَمخض عن المنتدى النواتج التالية:

(أ) اطّلاع أصحاب المصلحة بصورة أفضل على دور الموارد غير المكتشفة في تنمية أفريقيا؛

(ب) تحقيق فهم أعمق لدى أصحاب المصلحة لكيفية تعقب التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا ووقفها واستردادها؛

(ج) تعزيزٌ لقدرة أصحاب المصلحة على تعزيز البحوث المبتكرة بشأن تعبئة موارد القارة، واتخاذ اللازمة لتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وأدوات مبتكرة لدعم التحّول في أفريقيا على نحو أفضل؛

(د) تعزيزٌ للشراكات للدفاع عن دور الموارد المحلية في تحول القارة؛
(هـ) تعزيزٌ للشراكات وتحقيق تعاون أفضل بين أصحاب المصلحة لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل تغير المناخ؛
(و) تعزيزٌ لقدرة التنسيق وتعبئة للموارد في سياق تحول أفريقيا.

١٧- وسوف تشمل المخرجات الرئيسية للمنتدى ما يلي:

(أ) تقرير المنتدى؛
(ب) أوراق المسائل المطروحة؛
(ج) موجزات عن السياسات العامة؛
(د) بيان توافقي؛
(هـ) خطة عمل إرشادية؛
(و) نشرات صحفية؛
(ز) منشورات على شبكة الانترنت

رابعاً- موضوعات وقضايا للمناقشة

ألف- تعبئة الموارد المحلية

١٨- التحديات التي تواجه أفريقيا في زيادة تعبئة الموارد المحلية تحدياتٌ متعددة الأبعاد وتعود في المقام الأول إلى الأسباب التالية: انخفاض معدلات المدخرات العامة والخاصة الناجمِ عن عدم الحصول على أدوات الادخار المناسبة؛ وسوء إدارة أسعار الفائدة والضريبة؛ وضيق الأوعية الضريبية؛ وتعقيد المتطلبات الإدارية؛ وحصول الشركات المتعددة الجنسيات على الأفضلية بتقديم تنازلات غير مبررة لها؛ والتهرب الضريبي؛ والفساد. كما تُحول مواطنُ القصور في إعداد النظم المالية دون تعبئة الموارد. وفيما يخص جانب الوساطات، غالبا ما تمارس المصارف التمييز ضد الأفراد والشركات الصغيرة لصالح الشركات الكبرى وقطاعات بعينها. وعلاوة على ذلك، فإن أسواق رأس المال لم تنضج بما فيه الكفاية للمساعدة في تعبئة الموارد المحلية والخارجية العاطلة نحو الاستثمارات المنتجة.

١٩- ولا ينبغي التقليل من شأن تأثير هذه الخصائص. فقد ظل معدل الادخار المحلي الإجمالي في أفريقيا باستمرار أقل من معدل الاستثمار المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٨ وهو ما يعرقل تخصيص الموارد المحلية بشكل مستقل للاستثمار في القطاعات الرئيسية. وعلى الرغم من أن عائدات الضرائب هي أكبر مصدر للموارد المحلية، لم يزد تحصيل الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة قليلة تراوحت من ٢٦،٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ بالمائة في عام ٢٠١١، مع أن بلداناً عديدة لم تحصِّل إلا نسباً أقل من ١٠ في المائة من الضرائب. ومع التقديرات الحالية للفجوة التمويلية، التي تصل إلى ٦ في المائة، فإنه من الواضح أن تعبئة موارد كافية ومستقرة وملموسة أمر لا يزال يشكل مصدرا للقلق[١].

[١] دعت الوثيقة الإطارية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) إلى قيام أفريقيا بتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وجرى التأكيد على هذا الأمر في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، الذي أكد على ضرورة تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية والمحافظة على مستويات كافية من الاستثمار الإنتاجي.

٢٠- ويجب على البلدان الأفريقية الاستفادة من الموارد المحلية بشكل متزايد لسد احتياجاتها التمويلية. وتحظى السياسات، التي ستؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي الضيق القائم، والرفع من مستوى الادخار، وتطوير أسواق رأس المال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من فائض السيولة في النظام المالي، بأهمية بالغة في تعزيز إدارة الموارد المحلية.

٢١- ولا بد من معالجة العوائق التي تشكلها المستويات العالية للتمويل الخارجي (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الخارجية) من خلال الشروع في إجراء إصلاحات واسعة النطاق من أجل ترشيد أفضل للموارد غير المستكشفة أو التي تتميز بسوء الإدارة في الوقت الراهن. ويشمل ذلك الحدَّ من التدفقات المالية غير المشروعة، وبناء قدرات مؤسسية للاستفادة من مصادر تمويل أكثر ابتكارا مثل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وصناديق الثروة السيادية وسندات المغتربين.

٢٢- وسيناقش المنتدى المسائل التالية:

(أ) استراتيجيات التوسع القائمة على الضرائب، بما في ذلك احتمال مساهمة القطاع غير الرسمي، والحد من الإعفاءات والملاذات الضريبية التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب ومعالجة العوائق التي تواجه تنفيذ السياسات؛

(ب) وضع سياسات وطنية ملائمة وتنفيذها للتشجيع على تقديم خدمات مالية مبتكرة للسكان ذوي الدخل المنخفض، والحد من السيولة الفائضة في القطاع الوسيط وتحسين أساليب الحصول على الائتمان وخفض تكاليفه، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) التحديات التي تواجه إنشاء أسواق رأسمالية تعمل بشكل جيد؛ وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لتذليل تلك العقبات مع تمويل تلك الإجراءات وتنفيذها؛ واتباع اللازمة لوضع الإطار التنظيمي والقانوني للاستفادة من أسواق رأس المال كوسيلة لتعبئة الموارد من أجل الاستثمارات الإنتاجية.

(د) الاستراتيجيات التي يمكن للبلدان الأفريقية أن تعتمدها لتحسين الاستفادة من مصادر التمويل المحلية المبتكرة مثل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وصناديق الثروة السيادية وسندات المغتربين بوصفها حلولا لمشكلات التنفيذ المحتملة.

باء- التدفقات المالية غير المشروعة

٢٣- لقد غدت التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا مصدر قلق متزايد نظرا لحجمها وأثرها السلبي على التنمية في أفريقيا وعلى خطة الحوكمة. فوفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى، يمكن أن تكون التدفقات غير المشروعة من أفريقيا خلال العقد الماضي قد وصلت إلى ٥٠ مليار دولار سنويا متجاوزةً بذلك حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه التقديرات أقل من الواقع نظراً لعدم وجود بيانات دقيقة عن جميع المعاملات تشمل جميع البلدان الأفريقية.

٢٤- وتعد التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة للقارة مصدرا محتملا لتعبئة الموارد المحلية، وهي التدفقات التي سيكون لها أثر إيجابي على خطة التحول في أفريقيا، إذا ما تمت الاستفادة منها بشكل فعال، لاسيما في سياق الاقتصاد العالمي حيث لم يعد الاعتماد على المساعدة الإنمائية خيارا صائباً.

٢٥- وقد ظهر عزم أفريقيا على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بوضوح من خلال القرار الذي اتخذه مؤتمر وزراء بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا حيث كُلِّف بدراسة طبيعة التدفقات غير المشروعة من أفريقيا وأثرها على التنمية في القارة. وعلاوة على ذلك، هناك إجماع آخذ في البروز قبل عام ٢٠١٥، الموعد النهائي الأهداف الإنمائية للألفية، يفيد بأنه لا يمكن لأي خطة لفترة ما عام ٢٠١٥ أن تتجاهل مسألة التدفقات المالية غير المشروعة وأثرها على تعبئة الموارد المحلية. وبالفعل، فقد تضمن الموقف الأفريقي الموحد من الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الإقرار بضرورة تقليص التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة توجيهها باعتبار ذلك مصدرا مبتكرا لتمويل التحول في أفريقيا.

٢٦- وعلى الرغم من أن النمو في أفريقيا سجل ارتفاعا نسبيا منذ مطلع القرن، إلا أنه كان سيكون أعلى من ذلك لولا الخروج غير الشرعي لموارد القارة المحتمل استخدامها في الاستثمار. وبما أن التدفقات المالية غير المشروعة تَخفى على السلطات الضريبية الأفريقية فإنها تقوِّض نطاق السياسة الضريبية في أفريقيا وتحرم القارة من عائدات ضرائب إضافية يمكن أن تُستخدم لتمويل البرامج الحكومية وتعزيز الإنتاجية، وهو ما يمكن أن يزيد بدوره من قدرة الوعاء الضريبي على تحصيل عائدات أكثر وتمويل متطلبات التنمية. ثانياً، في الوقت الذي تسعى فيه أفريقيا إلى تعبئة مزيد من الموارد المحلية لتمويل تنميتها، تَحرِم التدفقات المالية غير المشروعة نُظمَها المالية وحكوماتها من فرص استخدام تلك الموارد ضمن خطط تعبئة الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تؤثر بشدة في نسب الادخار في القارة، وتحرِم المستثمرين المحليين من الحصول على الموارد المالية للقيام بالاستثمارات وإيجاد فرص العمالة وتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٢٧- ومن الواضح أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل تهديدا خطيراً لأفريقيا وأنها تستدعي حلا عالمياً وسياسيا. ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي تستهدف العناصر المتباينة للمُشكلة التي يقوم بها كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الإقليمي، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة على المستوى العالمي. ولكن مثل هذه الإجراءات تتطلب التنسيق والتماسك لضمان الاتساق والنجاح.

٢٨- وسيناقش المنتدى المسائل التالية:

(أ) الآثار المعقدة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة باعتبار ذلك وسيلة مبتكرة لتمويل التنمية في أفريقيا في الوقت الحالي وعلى المدى المتوسط؛

(ب) خيارات السياسة العامة من المنظور الأفريقي المتصلة بمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة والتحديات الرئيسية التي تواجه تلك الخيارات ؛

(ج) تدابير السياسة العامة التي اُتخذت للتخفيف من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا ومن آثارها على التنمية؛

(د) طرائق السياسة العامة المناسِبة، من قبيل حشد الدعم على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

(هـ) دور أصحاب المصلحة من الدول وغير الدول في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

جيم- رؤوس الأموال الخاصة

٢٩- عادة ما تبحث الشركات والمشاريع التجارية عن مصادر التمويل لدى المصارف وأسواق رؤوس الأموال العامة (أو أسواق السندات والديون) في أسواق الأوراق المالية لتمويل مشاريع نموها. وتشكِّل رؤوس الأموال الخاصة بديلا لهذا الخيار،

حيث يمكن للشركة التي تسعى للنمو وتحتاج إلى التمويل أن تلجأ إلى الفاعلين في مجال رؤوس الأموال الخاصة الذين يقدمون (بعد الاقتناع بما يمكن أن ما يترتب عن ذلك من مخاطر) مزيجا من الديون (مصدرها أحد المصارف) ورؤوس الأموال (التي يحصلون عليها من المؤسسات الاستثمارية) لتلك الشركة. ويتراوح الأفق الاستثماري لرؤوس الأموال الخاصة ما بين ٥ و١٠ سنوات، وعلى مديري الصناديق تداول أسهمهم في رأس المال في نهاية تلك الفترة التي تسمى "الانسحاب". ويشهد ثلث بلدان القارة الأربعة والخمسين نموا سنويا في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦ في المائة. وتجذب قصة النمو في أفريقيا مستثمري العالم بما أنهم لا يزالون يبحثون عن أسواق النمو التي تتميز بمعدلات عائد جذابة. وتستجيب رؤوس الأموال الخاصة في أفريقيا لهذا المناخ الاستثماري الأفريقي الجذاب.

٣٠- وتكشف البيانات الصادرة عن شركة "بريكين" (Preqin) الرائدة في متابعة اتجاهات رؤوس الأموال الخاصة أن الربع الثاني من عام ٢٠١٣ كان أحد أفضل الفترات بالنسبة لجمع الأموال من رؤوس الأموال الخاصة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بوجود ١٦٤ صندوقا تؤمِّن مبلغا ضخما من رأس المال الإجمالي يصل إلى ١٢٤ مليار دولار. وتشير الإحصاءات على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى أن هناك بعض الاستثمارات الكبيرة التي جرت في صناعة رؤوس الأموال الخاصة. وتفيد التقارير أن الصفقات الاستثمارية في أفريقيا ارتفعت من ٨٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣ مليارات في عام ٢٠١١ (مصرف التنمية الأفريقي ٢٠١٢). ووفقا لتقديرات الرابطة الأفريقية لرأسمال المجازفة، فقد جرى جمع ١،١٤ مليار دولار من المؤسسات الاستثمارية في عام ٢٠١٢ لصالح صناديق رؤوس الأموال الخاصة التي تركز على أفريقيا. وبالفعل، هناك ٥٠ صندوقا آخر حاليا في السوق تسعى إلى مبلغ إجمالي مشابه. وتفيد التقارير أن مؤسسة "إيثوس لرؤوس الأموال الخاصة" في جنوب أفريقيا قد جمعت حوالي ٩٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة لصندوق يركز على أفريقيا.

٣١- وعلى الرغم من الحديث الإيجابي عن أفريقيا باعتبارها المجال القادم للاستثمارات، فإن تصورات المستثمرين لتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في القارة لا تزال مصدر قلق. فمساحة القارة، وانقسامها الجيوسياسي، وضعف هياكلها الأساسية لا تزال تجعل منها مكانا مكلفا لممارسة التجارة. ويشكِّل جمع الأموال في صناعة رؤوس الأموال الخاصة تحديا كبيرا أيضا بسبب نقص المستثمرين المحليين ضمن البيئة السائدة لرؤوس الأموال الخاصة. وتتمثل العقبة الرئيسية الأخرى في القيود على تدفق رأس المال فيما بين البلدان الأفريقية وبقية العالم. حيث تُحجم العديد منها عن فتح أنظمتها المالية، المتخلفة في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل تدفق رأس المال أمرا صعبا. وتتعرض رؤوس الأموال الخاصة إلى مزيد من التقييد بسبب بطء المعاملات الإدارية والعمليات الطويلة لموافقة المصارف المركزية على تحويل الأموال، وارتفاع تكاليف الاقتراض، ومعدلات الضرائب المرتفعة، وعدم وجود مديرين أفريقيين للصناديق من ذوي الخبرة والكفاءة، وانعدام منابر مؤسسية تمكِّن الفاعلين في مجال رؤوس الأموال الخاصة والحكومات من إجراء مناقشات بشأن القضايا التي تؤثر على هذه الصناعة. وتفتقر الكثير من البلدان إلى الإلمام بمعلومات رؤوس الأموال الخاصة وبنطاق عملياتها.

٣٢- ويقع على عاتق الحكومات الأفريقية دور رئيسي في تعزيز رؤوس الأموال الخاصة باعتبارها مصدرا محتملا هاما للاستثمار لأغراض النمو والتنمية. وستكون هناك حاجة إلى تدخل الحكومات للرفع من مستوى الوعي وفهم القضايا التي تؤثر على هذه الصناعة؛ وينبغي إتاحة بيئة مواتية لأفريقيا لجذب مديرين مهرة يتمتعون بالخبرة العملية واستبقائهم لدعم النمو في هذه الصناعة؛ وينبغي تحسين إجراءات توفير الأموال. وأخيرا لا بد من تحسين عمليات تقييم الأثر، لاسيما بالنسبة للمشاريع التي تنطوي على نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية محتملة.

٣٣- وسيناقش المنتدى المسائل التالية:

(أ) تحسين إجراءات توفير الأموال في مجال صناعة رؤوس الأموال الخاصة: كيف يمكن للحكومات وضع سياسات تمكينية، وهي السياسات التي لا تزال تتميز بالحذر، لتشجيع استخدام الادخار التعاقدي، والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص (بما في ذلك قطاع رؤوس الأموال الخاصة ومؤسسات تمويل التنمية) في استثمارات رؤوس الأموال الخاصة؟

(ب) تشجيع المزيد من الاستثمارات ذات الأثر: كيف يمكن لشركات رؤوس الأموال الخاصة توسيع محافِظها الاستثمارية بالاستثمار في مجالات مثل الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

(ج) تعزيز دور الحكومات: ما هي السياسات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات لتشجيع المستثمرين المحليين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وصناعة رؤوس الأموال الخاصة لدعم جهود التنمية الوطنية؟

دال- الأشكال الجديدة من الشراكات

٣٤- استفادت أفريقيا منذ أواخر التسعينيات من نمو اقتصادي مواتٍ يَسّره التحسُّن الذي طرأ على أساسيات الاقتصاد الكلي، وتوسُّع جميع المكونات الرئيسية للتمويل الأجنبي (عائدات التصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات، والتدفقات الرسمية). ومع ذلك، فإن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع إلا بنسبة بسيطة (من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢). ولا يزال السعي إلى تمويل التنمية يشكّل تحديا بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة، لاسيما في ضوء فجوتي الهياكل الأساسية والتكنولوجيا. واستناداً إلى معطيات الحسابات الوطنية فقد صاحب تسارع النمو في أفريقيا اعتماد كبير على المدخرات الأجنبية لتمويل الاستثمار، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة في الموارد، لاسيما بالنسبة لاقتصادات البلدان الأفريقية غير المصدرة للنفط.

٣٥- وفي ضوء ذلك، لا بد من الإقرار بالحاجة إلى اتباع نهج جديد لتمويل التنمية، بالبحث عن أشكال مبتكرة من الشراكات الدولية لضمان عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الماضي. ومن تلك الأخطاء: عجز منطق المانح والمتلقي التقليدي عن تعزيز المساءلة المتبادلة، وعن الإمساك بزمام المبادرة فيما يتعلق بخطة التنمية، وعن الوفاء بالوعود الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية (لاسيما فيما يتعلق بهدف تخصيص نسبة ٠،٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية)؛ والفشل في معالجة الاختلالات الكامنة في النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف القائمة، مع عدم وجود نهاية في الأفق لجولة الدوحة الإنمائية، ووجود عدد محدود فقط من المبادرات الناجحة، كما هو الحال في مجال تخفيف أعباء الديون في المجال المالي؛ ومحدودية قدرة الشراكات القائمة على التعامل مع التحديات العالمية، مثل تغير المناخ أو المالي، التي تدعو في جوهرها إلى تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٣٦- واستشرافا لبنية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من الأهمية بمكان أن تحدِّد الأشكال الجديدة من الشراكات الفروق الدقيقة في تطور الاقتصاد العالمي. فأولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن تكون هذه الشراكات متسقة مع عملية إعادة التوازن الجارية للوزن الجيوسياسي والاقتصادي التي تسير لصالح البلدان الناشئة والنامية، مثل البرازيل والصين والهند. وثانياً، ينبغي أن تولي تلك الشراكات اهتماما أكبر للنهوض بالتكامل الإقليمي من أجل تحقيق آفاق التحول الخاصة بأفريقيا. وثالثاً، ينبغي أن تراعي الشراكات الجديدة ما يتميز به مناخ التمويل الإنمائي الآخذ في التطور من تعقيدات، وهو ما شهد ظهور فاعلين جدد مثل الشركاء الإنمائيين لبلدان الجنوب والمؤسسات الخيرية الخاصة، والطرائق المبتكرة لتقديم المعونات (مثل آليات تحويل الديون على سبيل المثال).

٣٧- وسيناقش المنتدى أيضاً المسائل التالية:

(أ) تفعيل التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتحول في أفريقيا؛
(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونطاق التصنيع؛
(ج) المبادرات الإقليمية وفيما بين بلدان الجنوب لتعزيز تعبئة الموارد: وإعاقة التدفقات المالية غير المشروعة، وخفض تكاليف التحويلات المالية، والاستفادة من التدفقات الرسمية؛
(د) إيجاد التحالفات فيما بين بلدان الجنوب لإصلاح النظام التجاري والمالي المتعدد الأطراف.

هاء- المسائل المتعلقة بتمويل المناخ

٣٨- استناداً لما توافقت عليه الآراء العلمية، لا تزال أفريقيا القارة الأكثر عُرضة لآثار تغير المناخ والأقل قدرة على التكيف مع تلك الآثار، ويرجع ذلك في جانب منه إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية. وتتفق تنبؤات عديدة أن القارة ستشهد زيادة في دورات الجفاف والفيضانات، وزيادة معدلات حدوث الظواهر الشديدة مثل الأعاصير والأعاصير الحلزونية وارتفاع مستوى سطح البحر. وستكون لهذه التغيرات عواقب وخيمة وضارة على العديد من قطاعات التنمية في أفريقيا، وستهدد الاقتصادات وسبل العيش في العديد من البلدان الأفريقية. وهناك دراسات أجريت مؤخرا تسلط مزيدا من الضوء على هذه المخاطر وعلى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول، واعتبرت تلك الدراسات أن النمو الدينامي الحالي للقارة يعود الفضل فيه غالباً إلى زيادة استخدام الموارد الطبيعية وإلى الزراعة البعلية الضعيفة في وجه التقلبات الموسمية والتغيرات المناخية.[٢]

٣٩- وبالنظر إلى الآثار المدمرة المحتملة لتغير المناخ على أرواح الناس وسبل عيشهم، يجري تنفيذ تدابير التكيف في جميع أنحاء أفريقيا وعلى كافة المستويات. ومع ذلك، فإن تلك التدابير محدودة في نطاقها بسبب التكاليف، وقلة المعرفة التقنية، والافتقار إلى التكنولوجيا، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن تتراوح تكاليف التكيف التي ستتكبدها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما بين ١٤ و١٥ مليار دولار سنوياً، ويُنتظر أن تبلغ ٧٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٥ إذا لم تُتخذ إجراءات إضافية للتخفيف من تلك الآثار (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف).

٤٠- وهناك حاجة إلى تخصيص موارد مالية كبيرة لتغطية هذه التكاليف. ويتزايد القلق من أن تخرج هذه التكاليف عن السيطرة ما لم يجرِ خفض كبير لانبعاثات الاحتباس الحراري لمنع الحرارة من الارتفاع إلى عتبة الدرجتين. وفي الوقت نفسه، تعثرت المفاوضات بشأن الإطار الجديد لتغير المناخ فيما يستمر المناخ في التغير بلا هوادة.

٤١- وبالإضافة إلى بطء المفاوضات، لم يتم الوفاء بالتعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة في كوبنهاغن بتقديم مبلغ المائة مليون دولار المطلوب بحلول عام ٢٠٢٠ لدعم تكيف البلدان النامية وتحولها نحو مسار التنمية المنخفضة الكربون. وقد انخفض تمويل التكيف أيضا إلى أدنى مستوياته في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك في جانب منه إلى الاعتماد على حصص آلية التنمية النظيفة، وإلى انخفاض سعر أرصدة انبعاثات الكربون وإلى ضآلة نِسب التمويل المخصص للتكيف من حجم التمويل العام المخصص للمناخ.

[٢] التقرير التقييمي الخامس للفريق العامل التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

٤٢- وينبغي للبلدان المتقدمة أن تستمر في دعم بناء القدرة على مواجهة تأثيرات تغير المناخ في أفريقيا. ويتعين على الحكومات اعتماد آليات تمويل محلية مبتكرة، من القطاع العام والقطاع والخاص، لتكميل التمويل الدولي المخصص لتغير المناخ. ولا تزال المصادر الخارجية للتمويل معقدة وتنطوي على إجراءات مضنية تجعل حصول معظم البلدان الأفريقية على الأموال أمرا غاية في الصعوبة. ومن ثم، فقد أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، برنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ وتمويله في القارة. وقد صادق على البرنامج رؤساء الدول الأفريقية، وذلك بهدف رئيسي يكمن في بناء اقتصادات قادرة على الصمود في وجه المناخ في القارة.

٤٣- وأطلقت المنظمات المذكورة الصندوق الخاص التابع لبرنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية؛ أفريقيا الذي يديره مصرف التنمية الأفريقي، ويتميز بانخفاض تكاليف المعاملات وبساطة إجراءات التمويل. وسيساهم الصندوق الخاص، الذي يتيح موارد للتمويل ويمنح حوافز للبلدان والوكالات الوطنية والهيئات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بشكل كبير في تخفيض العجز الحاصل في تمويل المناخ في القارة. ويعد الصندوق إطارا مبتكرا للتمويل للتعجيل بالحصول على التمويل اللازم لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يستهدف هذا النوع من التمويل تغطية تكاليف خدمات النظم الإيكولوجية لكفالة سلامتها، مما يشكل عامل دعم هام لقطاعات الزراعة والطاقة والمياه والسياحة، بالإضافة إلى ما يتمتع به من قدرة على التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

٤٤- وإذا ما نظرنا إلى الجانب الإيجابي، فإن تغير المناخ يتيح فرصا لأفريقيا لتجاوز التكنولوجيات القديمة التي تسببت في ظاهرة الاحتباس الحراري ولاختيار التكنولوجيات النظيفة التي من شأنها تمكين أفريقيا من التطور على طول مساراتٍ منخفضةِ الكربون نحو اقتصادات خضراء مستدامة وشاملة للجميع.

٤٥- وسيناقش المنتدى المسائل التالية:

(أ) فرص النمو التي يتيحها تغير المناخ لتحقيق التنمية منخفضة الكربون؛
(ب) تعزيز قدرة أفريقيا للحصول على التمويل العالمي المخصص للمناخ؛
(ج) الفرص المحلية المبتكرة للتمويل المخصص للمناخ؛
(د) فرص التمويل المخصصة للمناخ في الإطار العالمي الجديد لتغير المناخ.

خامسا – الشراكات

٤٦- يُنظَّم المنتدى بفضل الشراكة الوثيقة مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين بالموارد الطبيعية، والمنظمات والوكالات غير الحكومية التي أثبتت جدارتها ومساهمتها في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.

سادساً – المشاركون

٤٧- يجمع المنتدى عدداً كبيراً من المشاركين، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات، وواضعو السياسات في الدول الأعضاء، والشركاء الإنمائيون، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،

والأوساط الأكاديمية، والمشتغلون في المجال، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشخصيات البارزة في مجال السياسات العامة وقادة الرأي العام والمعنيين الآخرين من أصحاب المصلحة.

سابعاً – شكل المنتدى

٤٨- ستجري المناقشات والحوار خلال المنتدى التاسع على الشكل التالي:

(أ) اجتماعات وحلقات عمل تسبق انعقاد المنتدى
(ب) جلسات عامة تحضيرية وللتوصل إلى اتفاق على بيان توافقي وخطة عمل إرشادية
(ج) جلسات جانبية على هامش المنتدى تتميز بعروض رئيسية تليها مناقشات وحوارات تفاعلية تركِّز على المواضيع الفرعية
(د) حوار منظم رفيع المستوى بشأن استجابات هيئات الحوكمة والقيادات السياسية للموضوع.

ثامناً – برنامج العمل

٤٩- سوف تسترشد عملية تنفيذ أنشطة المنتدى التاسع بالنموذج التالي:

(أ) النشاطات التي تسبق انعقاد المنتدى (اليومان ١ و٢)
(ب) الجلسات العامة التحضيرية للمنتدى (اليوم ٣)
(ج) الجلسات الجانبية للمواضيع الفرعية (اليوم ٤)
(د) الجلسات العامة للحوار الرفيع المستوى والجلسات الختامية للتوصل إلى توافقات للآراء (اليوم ٥)
(هـ) معارض ونشاطات جانبية (الأيام ١ إلى ٥)